



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المؤتمر السنوي الخامس للعلوم الاجتماعية والإنسانية

- ورقة خلفية -

المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والإنسانية الدورة الخامسة للعام الأكاديمي 2015-2016

يعلن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عن بدء استقبال المقترحات البحثية للمشاركة في أعمال المؤتمر السنوي الخامس للعلوم الاجتماعية والإنسانية (2015-2016). وقد جرى في هذه الدورة توحيد موضوعي المؤتمر مع موضوعي الجائزة السنوية للعلوم الاجتماعية والإنسانية لتشجيع البحث العلمي؛ وهما موضوع "سؤال الحرية في الفكر العربي المعاصر في مجال العلوم الإنسانية"، وموضوع "المدينة العربية تحديات التمدين في مجتمعات متحولة".

أولاً - موضوع "المدينة العربية تحديات التمدين": الورقة المرجعية والمحاورة

يعيش معظم سكان الوطن العربي اليوم في المدن. وتعبّر هذه الصورة الكلية الكبيرة عن تغير عميق وجذري في تحولات المجتمعات العربية المعاصرة نحو التمدين، مقابل الصورة التاريخية الاجتماعية السابقة التي كان يمثل فيها الريف الحضري ونصف الحضري والبدو معظم السكان حتى نشوء نظام الدول المستقلة في الوطن العربي، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، وحتى أواخر مرحلة ستينيات القرن العشرين، حيث كانت الدول العربية كافة قد حازت استقلالها السياسي "الكامل"، فيما عدا الشعب الفلسطيني الذي يُعدّ اليوم الشعب الوحيد المحروم من دولةٍ مستقلةٍ تمثّله.

وخلال انحلال النظام الكولونيالي القديم، ونشوء نظام الدول المستقلة "القطرية" أو "الوطنية" العربية في الوطن العربي، اتبعت النظم العربية كافةً بغض النظر عن اتجاهاتها السياسية "الراديكالية" أو "المحافظة" يومئذ، سياسات تدخلية تنموية مباشرة في مجالات النمو الاقتصادي والصحة والتعليم والأراضي وبناء الجيوش والأجهزة البيروقراطية الحكومية والأمنية. وكان من أبرز نتائج هذه السياسات التنموية التدخلية تضخم الحجم السكاني للمدن العربية بالنسبة إلى ما كانت عليه من قبل، وبالنسبة إلى الحجم السكاني العام في البلد العربي المعني. وقد تضخم الحجم السكاني لهذه المدن في شرط تاريخي محدد هو ارتفاع وتائر ما يدعى بالنمو السكاني السريع أو ما يدعوه البعض مجازياً بـ "الانفجار السكاني" في المجتمعات السكانية العربية، وارتفاع حجم الولادات الحية مقابل الوفيات، وارتفاع معدل العمر المتوقع عند بدء الحياة، وتحول المجتمعات العربية إلى مجتمعات فنيّة ترتفع فيها معدلات الإعاقة العائلية والاقتصادية، وتشتد فيها الحاجة إلى تلبية احتياجات هذا النمو السكاني السريع والكبير من بنى صحية وتعليمية وغذائية ومائية وعقارية... إلخ، مما أثار إشكالية العلاقة بين الزيادة السكانية المرتفعة والموارد المتاحة، وأسئلة وقضايا متعددة بخصوص السياسات السكانية والتنموية، وقضايا التنمية المستدامة.

ارتفعت في هذه العملية التدخلية التنموية الشاملة المترامنة مع ارتفاع معدل النمو السكاني (السريع)، وتائر تدفق الهجرات الداخلية من الأرياف وأنصاف البوادي إلى المدن بصورة غير مسبقة في تاريخها الاجتماعي، وكانت عوامل الهجرة مختلفة ومتداخلة فيما بينها. وتسارعت عملية التمدين وتضخم المدن سكانياً وعمراً وارتفاع كثافتها السكانية تحت تأثير هذه الهجرات أكثر منها نتيجة الزيادة الطبيعية في معدلات نمو سكان المدن. واتسمت الهجرة عموماً بالهجرة من المدن الداخلية إلى مراكز المحافظات، ومن المحافظات الصغيرة إلى المحافظات الكبيرة، ومن المناطق الأقل نمواً إلى المناطق التي تمثل أقطاب جذبٍ تنموي، ومن الجبال إلى السهول والمدن. وارتفعت وتائر نمو العشوائيات وأحياء المخالفات في هذا السياق. واكتسبت في الغالب شكلاً محيطياً أو طرفياً. لكن مع مرور الزمن غدا بعضها في قلب المدن نفسها.

لم تستوعب الصناعة التحويلية التي دعمتها سياسات معظم الدول العربية المستقلة هذا الحجم من الهجرة، بقدر ما استوعب جزءاً منها جهاز الدولة ولا سيما الجيش والأمن. ويقدر ما اتسعت نطاقات ما يدعى بـ"اقتصاد

الظل" أو "القطاع غير المنظم" وأشكاله، وانتشار ظاهرة العمالة الرثة في أسفل قطاع الخدمات، ظهرت ارتباطات واضحة بين القطاع غير المنظم والعشوائيات. بحيث غدا في بعض الأحيان والمستويات معادلاً اقتصادياً للعشوائيات، مما ساهم في ما يدعو البعض بإبراز إشكالية "ترهل المدن". ومن زاوية موضوعاته، فإن المؤتمر يُعنى هنا بالارتباطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين نشوء هذه القطاعات الاقتصادية غير المنظمة وتطورها، وتوسّع العشوائيات وأحياء المخالفات حول أطراف المدن العربية أو حتى في قلبها في بعض الأحيان. فضلاً عن التبدلات البنوية الكبيرة التي لحقت بالمدن التاريخية من النواحي المورفولوجية والبصرية والتنظيمية والعمرانية والنفسية - الثقافية بفعل عملية العولمة، وارتفاع وزن قطاع الخدمات في حياة المدن، وتأثيرات المفاهيم النيو ليبرالية سواء في تطوّر المدن وإعادة تشكيلها سياساتياً أو أنّ هذا التشكل نتاج لتلك العمليات والسياسات.

إنّ التخطيط التقليدي الذي راعى الأبعاد والمعطيات الاجتماعية والمناخية والعادات والتقاليد أو على مستوى الحجم، وهناك مؤشرات على أنّ هذا الرصيد لم يلهم المخططات المعاصرة، بل إنّ سياسات التخطيط في معظم الدول العربية أدارت ظهرها لتراثها العمراني والتخطيطي لمبرراتٍ ودوافع شتى، ثم حاولت بصورة متأخرة أن تتقذ ما يمكن إنقاذه مع إدماج ما تبقى من المدينة التاريخية في قطاع الخدمات، وتحديدًا الخدمات السياحية، أو محاولة استيحاءه واستعادته. وینفتح المؤتمر هنا لطرح الأسئلة عن قيمة التاريخ في الأطروحات المعاصرة للمدينة العربية، من دون الاهتمام بمحور تاريخ المدن العربية.

لقد صيغت في بعض أدبيات الفكر العربي الحديث التي تناولت آثار عمليات التمدين السريع، وعلاقتها بالهجرة الداخلية، أفكار مثل "ترييف المدينة" و"مدننة الريف"، بين من ناقشها من منظورات معيارية أو من ناقشها بوصفها عملية اجتماعية تاريخية، وبحث في آثارها في الثقافة السياسية، وفي الحركات الاجتماعية - السياسية. وطرح الأدب العربي الحديث والفنون الأخرى إشكالية الاغتراب الناتجة من عملية الهجرة. وطُرحت أسئلة كبيرة من نوع العلاقة بين التحضر والمدينة والتمدين، أو بين المدينة والمدنية، والتحضر والحضرية. وأعيد الجدل حول مقياس التوازن المدني. وطُرحت أفكار نظرية وسياساتية عديدة بشأن العلاقة بين المدن والتنمية؛ أنقوّم على إنعاش المدن المتوسطة الحجم بوصفها بوّراً للتنمية، أم على إنعاش المدن الصغيرة والمتناهية في الصغر

في إطار "كوريدورات تنمية"، وغير ذلك؟ وطُرحت أسئلة التمدن أيضًا ما بين الوجود المادي للإنسان والتفاعل النوعي في الحياة. فليس وجود الإنسان في المدينة معيارًا لتمدّن المدينة. ولكن تفاعل الإنسان واندماجه في الحياة العامة واكتمال حقوقه، من مسكنٍ ملائمٍ وصحي وعملٍ يكفي لمعيشةٍ لائقةٍ وخدماتٍ نوعيةٍ، هي الملامح لحياة التمدن. وهي المعايير النوعية التي يجب اختبارها، والتي تتجاوز الوجود المادي في فضاء المدينة المكاني أو حيّزها.

تهدف هذه الورقة إلى توسيع خيارات البحث والأسئلة والمقاربات حول موضوعها، وما يمكن أن يثيره هذا الموضوع ويستدعيه. ويدعو المركز الباحثين المختصين والمعنيين بهذا الموضوع إلى المساهمة في المحاور التالية، أو ما يمكن أن يقع في فضائها:

1. المدينة العربية والتحوّلات السكانية الاجتماعية - الاقتصادية.
2. موقع المدينة العربية في إطار مفاهيم المدن ذات المركز الواحد، أو ذات المركز الثنائي، أو ذات المراكز المتعددة، ومعاييرها.
3. التغيرات المورفولوجية في المدينة العربية المعاصرة.
4. الهجرة الداخلية من البوادي والأرياف إلى المدن، وأنماط استيعابها، ولا سيما نمط الاستيعاب في أجهزة الجيش والأمن.
5. دور العشوائيات وأحياء المخالفات في تريفيف المدن وبروز ظاهرة المدن المترهلة: العشوائيات والاقتصاد غير المنظم، العشوائيات والهجرة الداخلية، العشوائيات في ضوء مقاييس التنمية البشرية والأمن الإنساني والفقر البشري، وإيجابيات العشوائيات بخاصة من حيث الحلول الذاتية وتنمية المجتمع المحلي والإبداع في تقديم حلول للمجتمع في الوقت الذي تفلس فيه الحكومات في تقديم الحلول، بخاصة في مجالي البنية التحتية والمواصلات.
6. حوكمة المدن وإشكالية البطء المؤسسي للمخططات التنظيمية للمدن العربية.
7. المدن العربية في مهبّ رياح الثورات العربية وتداعياتها.
8. المدينة العربية وتأثيرات العولمة فيها.

9. المدينة العربية المعاصرة والثقافة، إشكاليات الاندماج والاعتراق والإبداع (نماذج).

ثانياً: موضوع "سؤال الحرية في الفكر العربي المعاصر": الورقة المرجعية والمحاو

يُعدّ سؤال الحرية وما يقع في فضائه التداولي من مفاهيم وقضايا وأفكار من أبرز الأفكار التي مثلت موضوعاً أساسياً لقضايا الفكر العربي المعاصر وأسئلته، منذ انطلاقة بوادر النهضة العربية وحتى اليوم. وقد مثلت مقارنة هذا المفهوم وإعادة صوغه وإنتاجه أساس طرح سؤال التقدم والحدّات في المجتمعات العربية المعاصرة، ومثل ما يمكن عدّه مفهوماً مركباً متعدّد الأبعاد تلتقي فيه قضايا وإشكاليات متعددة تحيل إلى بعضها بطريقة تفاعلية. لقد انطلق سؤال الحرية في شروط بوادر عملية الحدّات وانطلاقة أفكار التنوير والنهضة العربية منذ مرحلة التنظيمات في المجتمعات العربية العثمانية، من تحويل السلطنة إلى دولة دستورية حديثة. وامتزج إبان الكفاح ضدّ الاستعمار بمفهوم الحرية الوطنية والقومية. ولا يزال المضمون الوطني للحرية في مواجهة الاستعمار قائماً، ولا سيّما في حالة الشعب الفلسطيني الذي يواجه نمط الاستعمار الإحلالي.

ومثلت فكرة الدستورية بما تنطوي عليه من أفكار العقلنة والمشاركة المجتمعية والديمقراطية والشورى ومفاهيم المواطنة وحقوقها، محور التفكير في عملية التحويل هذه. وعبرت عن طرح تحدّي الحدّات بوصفه تحدّي الحرية في الدولة؛ أي في إطار المواطنة والحقوق السياسية والحريات المدنية. وارتبطت بها في كل من القسطنطينية ومصر وتونس ومصر والشام، حركات دستورية اجتماعية وسياسية ومؤسسية. بل امتدت الحركة الدستورية إلى إيران في العقد الأول من القرن العشرين. وإلى جانب الدستورية برزت إشكالية العلاقة بين مفهومي الحرية والديمقراطية. وخيضت في مراحل تاريخية مختلفة معارك للفكر العربي الحديث في سبيل الحرية، وصلت تداعياتها إلى منصات القضاء وحركات الشارع.

وفي الوقت الذي كان فيه إجماع على مفهوم الحرية واستخدامه بمضامين ووظائف وتفسيرات متعددة تجد تفسيرها إلى حدٍ كبير في شروط المرحلة التاريخية المعيّنة التي تطرح فيها هذه العلاقة، فإنّ الأفكار العربية بخصوص الحرية في إطار الدولة ظلّت مظلمة برؤية ضبابية حول المسألة الديمقراطية، ولا سيّما في مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي للدول العربية الراهنة، وتحديّ مفهوم الديمقراطية التاريخي والمؤسسي الذي أنتجته رحلة البشرية الطويلة نحو الحرية بمفاهيم من قبيل الديمقراطية الشعبية والديمقراطية الاشتراكية. لكن هذه المواجهة بين المفهومين أبرزت في فضاء مفهوم حقوق المواطن ومفهوم المواطنة قضية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب الحقوق المدنية والسياسية، الأمر الذي يفتح الباب لطرح إشكالية العلاقة بين الحرية والحريات المدنية والديمقراطية في العالم العربي، كما قاربها الفكر العربي المعاصر، وتعيين ما تقادم من هذه الإشكالية وما برز منها وحولها من أسئلة جديدة تطوّر فهم الحرية والعلاقة بين الحرية والديمقراطية وقضية الحقوق المدنية والاجتماعية معًا.

لم يغفل الفكر العربي المعاصر عن مقارنة الأبعاد الميتافيزيقية والأنطولوجية لأسئلة العلاقة بين الحرية والوجود، والتمييز بين الفرد والشخص، وبين الفرد والجماعة. وربما كانت الفترة الواقعة بين النصف الثاني من الأربعينيات وحتى أواخر الستينيات من القرن العشرين، هي الحقبة التي شهدت هذه المقاربات، بما في ذلك الأفكار البرديايفية والوجودية وأسئلة الحرية والالتزام والفرد والمعنى والوجود والعبث والحرية، لا على المستوى الفكري بل على المستويات الإبداعية والفنية الأخرى في الفن التشكيلي والشعر الحديث والرواية والأجناس السردية والمسرحية.

وبرزت في العقود الأخيرة تأثيرات النماذج الباراديغمية النيو ليبرالية للعلاقة بين الحرية والحريات المدنية والحقوق السياسية والديمقراطية في الكثير من النخب العربية الحديثة التي تحوّل وعي قسم مهمّ منها من اليسارية إلى النيو ليبرالية تحت اسم الديمقراطية. وهو ما أثار بدوره أسئلة العلاقة بين هذه النماذج للحرية والديمقراطية، والعلاقة بين الحرية والتنمية والعدالة الاجتماعية وأدوار المجتمع المدني، وبين التنمية والحرية. وفي هذا الإطار حدثت تفاعلات متعددة مع مفاهيم الإنصاف والعدالة بما يشير إلى عودة لتراكم الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية مع الحق في التنمية، بوصف أنّ التنمية حرية وتوسيع للخيارات، وذلك في رزمة تفاعلية واحدة،

سواء من موقع التفاعل مع المضامين الفكرية المرجعية لتلك النماذج الباراديغمية أو من موقع مواجهتها، وتوسيع أفق الخيارات والأسئلة.

تهدف هذه الورقة إلى توسيع خيارات البحث والأسئلة والمقاربات حول موضوعها، وما يمكن أن يثيره هذا الموضوع ويستدعيه. وعليه، يدعو المركز الباحثين المختصين والمعنيين بهذا الموضوع إلى المساهمة في المحاور التالية، أو ما قد يقع في فضائها:

1. مفهوم الحرية في الكتابة النهضوية، وكيفيات تلقّي المشروع النهضوي العربي مفردة الحرية وتمثّلها مصطلحًا ومفهومًا.
2. العلاقة بين الدستورية والشورى في أفكار النهضة، وأفكار الحرية والديمقراطية.
3. حرية الفكر: معارك وسجلات ومحاکمات ذات صلة بموضوع الحرية: فرنسيس المراه، وطه حسين والشعر الجاهلي، وعلي عبد الرازق والخلافة وأصول الحكم، وسامي الكيالي ومعارك حلقة مجلة الحديث في حلب العشرينيات مثل معارك الحجابيين والسفوريين...، ومحاکمة محمود محمد طه وإعدامه، ومحاکمة نصر حامد أبو زيد... إلخ، وسجلات فكرية - أدبية - ثقافية؛ مثل سجلات حركة مجلة شعر ومجلة الآداب ومجلة الثقافة الوطنية ومجلة "حوار" في أواخر الخمسينيات والنصف الأول من الستينيات بوصفها تعبيرًا عن سجلات ثقافية - اجتماعية - سياسية. (يركّز هذا المحور على المعالجات الجديدة للمعلومات المتاحة، أو التي يتاح لها التعرف إلى بيانات جديدة، ولا يقبل ما هو إعادة كتابة لما كُتب في مرحلة سابقة).
4. الحرية وسياسات الرقابة على الإنتاج الفكري والإبداعي والسينمائي.
5. الحرية في الإنتاج الفكري والفلسفي العربي أو لدى بعض المفكرين: تقديم حالات.
6. الحرية والتنمية والإنصاف والعدالة الاجتماعية: التنمية حرية.
7. الحرية والتحرر الوطني في معارك الاستقلال (دراسة حالة).
8. أدبيات معارك الاستقلال، ونصوص الوطنيين في بناء خطابات التحرر والتحرير.
9. الحريات في النضالات السياسية والحقوقية.
10. الحرية والديمقراطية.

11. الحرية الفردية، والحرية والسلطة، والحرية والمسؤولية: حرية التعبير، وحرية الضمير، وحرية المرأة، إلخ...
12. هل هناك ليبرالية عربية؟
13. ما هو تأثير النماذج الباراديغمية الليبرالية والنيو ليبرالية للحرية في مقاربات الفكر العربي الحديث للحرية؟

ثالثاً: نواظم المشاركة

1. أن يتعلق البحث بأحد المحاور المبيّنة في الورقة المرجعية المرفقة.
2. أن يُقدّم ملخصاً عن البحث من 1000 إلى 1500 كلمة، يستعرض مخطّطه الأساسي، ويشمل:
أ- فرضية البحث، ب- قضاياه، ج- إشكالياته الرئيسية، د- منهج البحث، هـ- مراجعه ومصادره.
3. أن يُرسل الملخص إلى المركز مع نسخة من السيرة الذاتية عبر البريد الإلكتروني في موعد أقصاه 15 حزيران/ يونيو 2015.
4. ستقوم اللجنة العلمية للمؤتمر بتحكيم الملخصات الأساسية للبحوث المقدّمة، ومراسلة الباحثين إمّا بشأن تطوير ملخصاتهم إلى بحوثٍ مكتملة تُسلّم إلى المركز في موعد أقصاه 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 أو الاعتذار لهم عن عدم المشاركة.
5. يتراوح الحجم التقريبي للورقة البحثية الكاملة بين 6000 و 8000 كلمة (بما في ذلك الهوامش/الحواشي والمراجع).
6. يجري تحكيم الأوراق البحثية الكاملة بعد استلامها، وإبلاغ المترشّح ودعوته للمشاركة في المؤتمر السنوي.
7. ترسل المقترحات على البريد الإلكتروني التالي: annualconference@dohainstitute.org